ومع نهاية الخمسينات، بدأت السلطة الاسرائيلية بإدخال تغييرات على هذا النظام بغية تخفيض بعض قيوده. وقد تم ذلك لعدة اعتبارات اسرائيلية داخلية. فالاجراءات المعمول بها، حتى ذلك الوقت، والتي كانت مستمرة منذ قيام اسرائيل، خلقت حالة عامة من التذمر لدى العرب، كادت تهدد بانفجار في أكثر من مناسبة. وكان سوء الأوضاع الاقتصادية لدى العرب نتيجة لتزايد عددهم وتقليص مساحة الأراضي التي بحوزتهم، إثر مصادرة مساحات شاسعة منها، ثم انعدام فرص العمل الآخر في مناطقهم، سبباً رئيسياً في ذلك. وفي المقابل، كانت اسرائيل قد ازدادت ثقة بنفسها حتى ذلك الوقت، مع ترسيخ أسسها بمرور ١٠ سنوات على قيامها، بينما كان الاقتصاد الاسرائيلي بحاجة، أكثر فأكثر إلى الأيدي العاملة. ولذلك، ولضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، منح وزير الدفاع، في صيف ١٩٥٩، العرب القاطنين في مناطق الحكم العسكري «تصريحاً جماعياً»، سمح لهم بموجبه بالتنقل خلال ساعات النهار بحرية والدخول خاصة إلى المدن اليهودية الرئيسية الواقعة في أقضيتهم، حيث العمل متوفر، فيما اتضح أنه كان بداية مسار حوّل أكثرية العرب في اسرائيل، مع مرور الوقت، من مزارعين إلى عمال أجراء، بما يتبع ذلك من نتائج.

وكما يبدو، لم تكن هذه التخفيفات، عملياً، نتيجة للتطورات والأوضاع التي أملتها، إلا بمثابة دفعة على الحساب. ففي بداية الستينات، وسعت هذه التخفيفات وسمح للعرب بالدخول إلى المدن اليهودية الكبرى القريبة من قراهم في ساعات الليل أيضاً. وفي الوقت نفسه، عدلت الأنظمة بحيث سمح بالاستئناف على القرارات التي تصدرها المحاكم العسكرية الخاصة التي تعمل بموجبها، أمام المحاكم العسكرية «النظامية» التابعة للجيش الاسرائيلي[٢١]. وفي أواخر سنة ١٩٦٦، ألغي جهاز الحكم العسكري بأسره، فأغلقت مكاتبه وأعيد الضباط والجنود العاملون فيه إلى وحداتهم في الجيش أو سرحوا من الخدمة. أما أنظمة الدفاع، فقد بقيت على حالها، نافذة المفعول، وجاهزة للتطبيق في أي وقت، إن دعت الضرورة لذلك، وخوّل قادة المناطق العسكرية للجيش الاسرائيلي بالعمل بموجبها، بينما كلفت الشرطة المدنية بالتنفيذ. أما في الأماكن التي لا يوجد فيها قائد عسكري، بمفهوم الأنظمة، فالصلاحيات التي تخولها ممنوحة لحاكم اللواء (القائمقام) (المادة ٦(٤) من الأنظمة). وبهذه الطريقة، أي الغاء جهاز الحكم العسكري من جهة، والابقاء على صلاحياته من جهة أخرى، ضمنت السلطات، على الأقل حياد الأكثرية الصامتة من العرب. أما تلك الأقلية من «المشاغبين» الذين «يشكلون خطراً على أمن الدولة ومصلحة الجمهور»، وهو تعبير ينطبق عامة، وفق مفاهيم السلطات الاسرائيلية الأمنية، على النشيطين سياسياً في صفوف المعارضة، أياً كان اتجاهها تقريباً، أو «العنيدين» المتمسكين بفلسطينيتهم، فقد صدر بحق كل فرد منهم أمر خاص من القادة العسكريين أبقى قيود الحكم العسكري السابقة بالنسبة لهم، على ما كانت عليه. وتجدر الاشارة هنا إلى أنه لم تمض إلا سنة على إلغاء جهاز الحكم العسكري في اسرائيل، حتى كانت السلطات الاسرائيلية تنشىء أجهزة شبيهة له في المناطق المحتلة خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. كما إن نصوص الـ «أمر بشأن تعليمات الأمن»[٢٢] وهو أساس